# الاشتراك اللفظيّ في المصطلح النّحويّ (المفـــــرد أنموذجاً)

# Verbal participation in a grammatical term (singular as an example)

الباحث الأول د. سعيدة عمر محمد ثاني - جامعة إفريقيا العالمية - السودان.
saeedaomar22@gmail.com.
الباحث الثاني: د.عائشة حسن محمد حمد – جامعة إفريقيا العالمية - السودان
Aishahassan99@gmail.com.
الباحث الثالث: سكينة مصطفى عبد الله محمد – جامعة إفريقيا العالمية - السودان
ss111753095@gmil.com.

تاريخ الاستلام: 2023/10/2 تاريخ القبول 10/7 / 2023 تاريخ النشر: 2023/10/15

**ملخص:** هدفت هذه الدراســة إلى تمعرفة أهمية علم النحو، فهو بلا شــك من أسمى العلوم قدراً، وأجلها مكانةً.هدفت الورقة إلى الكشــف عن ظاهرة الاشــتراك اللفظيّ في المصــطلح النحويّ،واتخذت(المفرد) أنموذجاً؛لأنّ اللّغة العربيّة من اللغات التي برزت فيها هذه الظّاهرة ؛ولتحقيق هذا الهدف أُســتخدم المنهج الوصفيّالاســتقرائيّ،الذي يقوم على تتبّع الظاهرة للوصول إلى النتائج.اشتملت الورقة على ثلاثة محاور، تناول المحور الأوّل توضيح مفهوم الاشتراك اللّفظيّ في المصــطلح النّحويّ،والمحور الثّاني تناول مفهوم مصــطلح (المفرد) عند اللّغويين والنّحويين، بينما تناول المحور الثالث تتبُّع مصــطلح ( المفرد) في أبواب النّحو العربيّ، وتوضيح المعنى المقصود منه في كل باب، و من أهم النتائج التي توصّلت إليها هذه الورقة: أنّ ظاهرة الاشـتراك اللفظيّ موجودة في المصطلح النّحويّ؛ إذ يحمل المصــطلح الواحد دلالات متباينة؛ وهو آتٍ من طبيعة اللغة العربية التي تميز بالاشــتراك، أنّ مصــطلح (المفرد) كواحدٍ من المصــطلحات التي وقع فيها الاشـتراك، لا يُعدُّ مشكلاً وإن كان مشـتركاً بين عدة دلالات؛ فللسّـياق أثرٌ بالغٌ في تحديد دلالة المصطلح المشـترك، وصرف ما يُدّعى من التباسٍ،أو إبهامٍ، أو غموضٍ.

**الكلمات المفتاحية**: الاشتراك اللفظيّ - المصطلح النحويّ- المفـــــرد

**Abstract:** The importance of this paper comes from its association with the importance of grammar, which is undoubtedly one of the highest and most effective sciences, and its purpose is its status. And because Arabic is one of the languages in which this phenomenon has emerged, this was an incentive to research the phenomenon of verbal participation and chooses “singular” as an example with the usage of descriptive inductive method.This paper included three axis; the first axis addressed the clarification of the concept of verbal participation in the grammatical term, while the second axis specialized in clarifying the concept of the term “singular” in linguists and grammarians view. While the third axis dealt with the follow up of the term “singular” in the sections of Arabic grammar and clarifying the meaning intended in each section. Followed by the three axis to indicate the findings of this paper, including: That the phenomenon of verbal participation is present in the syntactic term; As the single term carries different connotations. And it comes from the nature of the Arabic language that is characterized by participation, that the term (singular) as one of the terms in which subscribing occurred, is not considered a problem even if it’s common to several connotations. The context has a great influence on defining the connotation of the common term, and distracting from the so-called ambiguity in it.

**Keywords**: Verbal Subscription - Grammatical Term - Singular

**مقدمة:**

الحمدُ للهِ ربّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، سيدِنا محمدٍ، صلّى اللهُ عليه وعلى آله وصحبهِ الطّيّبين الطّاهرين.

أمّا بعدُ

فإنّ ظاهرة تعدّد دلالات المُصطلح الواحد من الظّواهر المُصطلحيّة الشّائعة في اللّغة العربيّة، ولو تصفّح القارئ كتاباً أيّ كتابٍ من كتب النحو أو الصرف أو اللّغة، لوجد بين دفتيه مصطلحاتٍ تكاثرت عليها المعاني، بل لوجد لبعض المعاني دلالات على مصطلحاتٍ أخرى، وهو ما يُسمى عند القدماء بالاشتراك اللّفظيّ.

وقد ذهب عددٌ من الباحثين المحدثين إلى أنّ تعدّد الدّلالات للمصطلح الواحد يسبب نوعاً من الغموض، والخلط، واضطراب السامع أو المتلقي في تحديد المفهوم المقصود من المصطلح المعيّن، بل ذهب الظّنّ ببعض الباحثين إلى أنّ ظاهرة الاشتراك اللّفظيّ هي عيبٌ من عيوب المصطلح ينبغي التّخلّص منها، وتساءل بعضهم عن إمكانية اقتراح مصطلحات أخرى للمعاني التي وقع فيها الاشتراك اللّفظيّ؛ لتغني عن تكرار المصطلح الواحد، وحتى لا يقع اللّبس بين هذه المعاني.

وقد وقع الاختيار على مصطلح (المُفرد) بوصفه واحداً من المصطلحات التي تحمل دلالات متعدّدة، وقد ورد في أبواب كثيرة في النّحو العربيّ، فهو ما دلّ على واحدٍ أو واحدة في باب الإعراب، وهو ما ليس جملة، ولا شبه جملة في أبواب الخبر، والحال، والنعت، وهو ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف في باب النداء، وفي باب (لا) النافية للجنس، وغير ذلك في باقي الأبواب .

**أهميّة الورقة:**

تأتي أهمية هذه الورقة لارتباطها بأهمية علم النحو، وإدراك المفاهيم النحويّة؛بالوقوف على استخدام (المفرد) في أبواب النحو المختلفة.

**أهداف الورقة:**

تهدف هذه الورقة إلى الآتي:

- الكشف عن ظاهرة الاشتراك اللفظيّ في المصطلح النحويّ.
- الوقوف على معاني مصطلح (المفرد) من خلال تتبع استخداماته في أبواب النحو المختلفة.

**أسئلة الورقة:**

- ما المقصود بالاشتراك اللفظيّ في المصطلح النحويّ؟
- ما المقصود بمصطلح (المفرد) في كل باب - ورد فيه- من أبواب النحو المختلفة؟
- ما أهميّة دراسة ظاهرة الاشتراك اللفظيّ في المصطلح النحويّ من خلال تتبع استخدامات مصطلح (المفرد) في أبواب النحو المختلفة؟

**الدراسات السابقة:**

- دراسة (الفتلي، 2014)، هدفت إلى دراسة ظاهرة الاشتراك اللفظيّ، وكشف النقاب عن حقيقتها، وكان من أهم نتائجها: أنّ هذه الظاهرة موجودة في اللغة العربية، وأنّ تعدد دلالات المصطلح الواحد (الاشتراك اللفظيّ) لا يسبب غموضاً ، أو خلطاً للسامع أو المتلقي في تحديد المفهوم المقصود؛فالسياق يحدد دلالة المصطلح المشترك، ويزيل ما يُدّعى من غموضٍ أو إبهام.
- دراسة (تيارتي ، 2013،2014)،هدفت إلى تحديد ماهية المشترك اللفظيّ، وتحديد موقف العلماء من هذه الظاهرة، وكان من أهم نتائجها: أن المشترك اللفظيّ سواءً قلّ إلى الحدّ الذي اعترف به منكروه، أو زاد إلى حدّ بالغ في إثباته مؤيدوه ،موجود في اللغة العربية، ويرجع ذلك إلى أسباب من أهمها: الانتقال من الحقيقة إلى المجاز.أنّ هذه الظاهرة لها جذور ضاربة في أعماق تاريخ اللغة، بل وواردة في أصدق النصوص كتاب الله عزّ وجلّ.

- دراسة (الزبيديّ سعيد، 2012)، هدفت إلى دراسة إشكاليات المصطلح النحويّ؛ لتحفيز الباحثين لعمل دراسات مستقلة لاستقراء المصطلحات كافة، والنظر فيها، وتقديم حلول ناجعة لها،كما أوصت بحصر مصطلحات النحو، واستقصائها، وإصدار معجم موحد لها، وترجمته إلى اللغات الحيّة.

**الإطار النظريّ:**

**المحور الأوّل : مفهوم الاشتراك اللفظي في المصطلح النّحويّ:**

تعني هذه الظاهرة وجود لفظ يحتمل معنيين مختلفين أو، أكثر، وهو ما يسمى بالاشتراك اللفظي، وعلاقة الاشتراك هذه من علاقات التّعدد المعنوي ؛ إذ هي ظاهرة بارزة في اللغة العربية، والاسم المشترك، هو الاسم الذي تشترك فيه معان كثيرة. (ابن منظور، 1414هـ، ص 449/10)..

يُعدُّ سيبويه أوّل من ذكر هذه الظاهرة، وإن لم يسمها، قائلاً:"اتفاق اللفظين والمعنى مختلِف قولك: وجَدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجَدت إذا أردت وجِدان الضّالّة". (سيبويه، 2006، ص 24/1).

وتابعه ابن فارس قائلاً: "وتجمع الأشياء الكثيرة تحت الاسم الواحد". (ابن فارس، 1997، ص 18)، وقال في موضع آخر:"وتسمّى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو عين الماء، عين المال، وعين السحاب"(ابن فارس، 1997، ص59)، ويقول السيوطي: " وقد حدّه أهل الأصول بقولهم: اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة". (السيوطي، 1،1998،292/1).

وقد أنكر ابن درستويه هذه الظاهرة، عامداً إلى تأويل الألفاظ المشتركة بحجة أنّ "اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر، لما كان في ذلك إبانة، بل كان تعمية وتغطية، ولكن قد يُجاء بالشيء النادر من هذا لعللٍ، كما يجيء (فعل وأفعل)، فيتوهم من لا يعرف العلل أنهما لمعنيين مختلفين، وإن اتفق اللفظان، فالسماع في ذلك صحيح عن العرب، والتأويل عليهم خطأ، وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين، أو لحذف واختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان، وخفي سبب ذلك على السامع، فتأول فيه الخطأ" (ابن درستويه، 2004، ص 71).

وتابع إبراهيم أنيس رأي ابن درستويه، واستحسن مذهبه تجاه المشترك اللفظيّ، فالمشترك الحقيقيّ لا يكون إلا عندما يختلف المعنيان بصورة لا يستطاع منها إيجاد أو لمح أي صلة بينهما، قائلاً: "وقد كان ابن درستويه محقّاً حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عُدّت من المشترك اللفظيّ، واعتبرها من المجاز... ؛لأنّ المشترك اللفظيّ الحقيقيّ، إنما يكون حين لا نلمح أي صلةٍ بين المعنيين، كأن يقال لنا مثلاً: إنّ الأرض هي الكرة الأرضية، وهي أيضاً الرّكام، وكأن يقال لنا: أنّ الخال هو أخو الأم، وهو الشّامة في الوجه" (أنيس، 1976، ص 214).

ومهما يكن من أمر، فالذي يهمُّ من هذه الظاهرة، علاقتها بالمصطلح عامة ومصطلح النحو خاصة؛ إذ إنّ النحاة استثمروا هذه الظاهرة اللّغويّة لوضع بعض مصطلحاتهم؛ فاستعملوا بعض الألفاظ للتعبير عن دلالاتٍ متعددة في مجالات مختلفة،أو على أبواب كثيرة؛ فأصبحت هذه الألفاظ تحمل أكثر من معنى، وتؤدي أكثر من وظيفة، رغم أنّ لفظها واحد، وذلك مثل: (مَنْ) التي تستعمل في اللغة العربية استفهامية،وشرطية، واسم موصول، وغير ذلك، ومثلها: (ما) التي تحمل المعاني السابقة أيضاً، ومنها: (لا) التي تستعمل حرف نفي، ونهي، وحرف جواب، وعاطفة، وزائدة، إلى غير ذلك، ولا تختلط هذه الألفاظ ؛ لتخصّص كلّ منها في باب من أبواب النحو.

وعلى الرغم من وضوح هذه الظاهرة، وأنّ معظم العلماء القدامى لم يستنكروها، ولم ينفروا منها، فقد ذهب عددٌ من الباحثين إلى أنّ تعدّد دلالات المصطلح الواحد يسبب نوعاً من الغموض، والاختلاط، واللّبس...ومن هؤلاء محمد إبراهيم عبادة إذ يقول: " جاء بعض المصطلحات غامضاً أو غير دقيق، وقد يحمل المصطلح الواحد أكثر من دلالة، فيدخل في نطاق ما يعرف بالمشترك اللفظيّ وهذا معيبٌ" (عبادة، 2011، ص 16)، ووافقه في هذا الرأي عليّ توفيق الحمد إذ يقول: " إنّ استخدام المصطلح في باب المشترك اللفظيّ ... يسبب الخلط، واضطراب السامع أو المتلقي في تحديد المفهوم المقصود، وهو عيب من عيوب المصطلح ينبغي التخلص منه" (الحمد، 2006، ص 97).

وذهب سعيد جاسم الزبيدي إلى أنّ هذا الاشتراك يسبب إشكالاً؛ إذ يقول:" واجهت الدارسين والباحثين – وأنا منهم- مصطلحات ترددت في أكثر من باب نحويّ بلفظ واحدٍ مما يسبب إشكالاً وإرباكاً" (الزبيدي؛ سعيد، 2012، ص 140).

ولعلّ الباحثين الذين قالوا بغموض المصطلح في باب الاشتراك اللفظيّ غاب عنهم عدة أمور، منها: أنّ كثيراً من كلمات المشترك اللفظيّ عاشت جنباً إلى جنب عدة قرون في اللغة الواحدة، دون أن يسبب ذلك غموضاً، ما يدلّ على أنّ ظاهرة الاشتراك اللفظيّ مظهرٌ يعكس ثراءً على المستوى الدلاليّ، والأهمّ من ذلك أنّهؤلاء الباحثين نسوا أو أهملوا السياق في تحديد دلالة المشترك تحديداً يكشف اللبس، ويمنع الغموض، فالمشترك اللفظيّ لا يُعدّ مشكلاً وإن كان مشتركاً بين عدة دلالات؛ فالسّياق يزيل الإشكال. وقد جاء هذا البحث للكشف عن ظاهرة الاشتراك اللفظيّ في المصطلح النحويّ، والاستدلال على وجودها فيه، وسيتناول البحث مصطلح (المفرد) بوصفه مشتركاً بين عدة دلالات في أبواب النحو العربي.

**المحور الثاني:مفهوم المفرد في اللغة والاصطلاح:**

المفرد في اللغة اسم مفعول من أفرده إذا عزله وجعله واحدًا. قال ابن فارس: «الفاء والراء والدال أصل صحيح يدل على وحدة» (ابن فارس، 1979، ص 500/4).وقال ابن منظور: «أفردته: جعلته واحداً... عزلته» (ابن منظور، 1414هـ، 332/3)، وقد استعمل النحاة هذا اللفظ في ثلاثة معانٍ اصطلاحية، هي:

أولاً: المفرد في مقابل المثنى والجمع.

ثانياً: المفرد في مقابل المضاف والشبيه به.

ثالثاً: المفرد في مقابل الجملة.

قال الأشبيلي: «ومتى أطلقوا المفرد في باب المبتدأ، فإنما يريدون به ما ليس بجملة، ومتى أطلقوا المفرد في باب النداء، فإنما يريدون بها ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف، ومتى أطلقوا المفرد في باب الإعراب، فإنما يريدون به ما ليس بتثنية ولا جمع» (1986، 535/1-536)، وقال ابن الحاجب: «المفرد يطلق باعتبارات ثلاثة... المفرد ضد المركب، والمفرد ضد المضاف، والمفرد ضد المثنى والجمع... والمراد بالمركب: كلمتان فصاعدا، أسندت إحداهما إلى الأخرى إسنادا يفيد المخاطب ما لم يكن عنده» (1985، 102/3)،. أي أن المراد بالمركب هنا خصوص المركب التام أو الجملة.

**المفرد بالمعنى المقابل للمثنى والجمع:**

أما المفرد بالمعنى المقابل للمثنى والجمع، فقد عبروا عنه بكلمة (الواحد)، كما نجد ذلك عند سيبويه، والمبرد، وغيرهما (ابن السراج،99،29،1996،والزجاجي،134،132،1986،وابن جنيّ،19،12،1972)، قال سيبويه: «وأعلم أنك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان» (2006، 1/7- 21- 22)، وقال المبرّد: "إنّ التّثنية لا تخطى الواحد، فإذا قيل لك: ثنّه، وجب عليك أن تأتي بالواحد، ثم تزيد في الرفع ألفًا ونونًا، وفي الخفض والنصب ياءً ونونًا" (1994، 193/1)، وعبّر عبد القاهر الجرجاني، ومن جاء بعده (ابن الأنباري،65،53،1999، وابن عصفور،2،444/1980)، بلفظ «المفرد» حتى استقرّ عنوانًا للمعنى الاصطلاحي، قال الجرجاني: "والأعداد تميز على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تضاف... إلى مفرد، نحو: مئة درهم" (1972، ص 30)،وقال ابن بابشاذ: "من الأسماء نوع يدخله الرفع، والنصب، والجر، والتنوين، وذلك كل اسم مفرد صحيح منصرف، وقولنا: (مفرد) احتراز من التثنية والجمع... ما خلا جمع التكسير؛ فإنّ إعرابه كإعراب الأسماء المفردة" (1،100/1977)، ويلاحظ أن النحاة لم يعنوا بتعريف المفرد بهذا المعنى، أي أنّه ما دلّ على واحد، أو واحدة، ولعلّه لكونه واضحًا، بقرينة مقابلته للمثنى والجمع.

**المفرد المقابل للمضاف والشبيه به :**

وأما المفرد بالمعنى المقابل للمضاف، والشبيه به، فهو شامل للمفرد بالمعنى الأوّل وما يقابله من المثنى والجمع، ومن نماذج استعمالهم له بهذا المعنى قول سيبويه:" إذا لقّبتَ المفرد بمضاف، والمضاف بمفرد، جرى أحدهما على الآخر كالوصف... وذلك قولك: «هذا زيد وزن سبعة، وهذا عبدالله بطة»" (2066، 29/3). ونجد بعض النحاة يجعلون (المفرد) بهذا المعنى مقابلًا للمركب الناقص الشامل للمركب الإسناديّ، والمركب المزجيّ، قال الزمخشريّ: العلم «مفرد ومركب... فالمفرد نحو: زيد وعمرو، والمركب إما جملة نحو: برق نحره... وأما غير جملة؛ اسمان جعلا اسمًا واحدًا، نحو: معد يكرب، وبعلبك...أو مضاف ومضاف إليه كعبد مناف» (1993، ص706).

**المفرد بالمعنى المقابل للجملة:**

وأمّا المفرد بالمعنى المقابل للجملة أو الكلام، فهو شامل للمفرد بالمعنيين المتقدّمين، ولما يقابلها. قال ابن جنّيّ:" خبر المبتدأ على ضربين.. مفرد، وجملة" (1972، ص 260)،وقال الجرجانيّ"والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع أحدها خبر المبتدأ" (1972، ص 40)،ويلاحظ أنّه ليس للنّحاة تعريف للمفرد بالمعنى المقابل للمركب التّاقص، وآخر للمفرد بالمعنى المقابل للمركب التام (الجملة)، بل طرحوا تعريفًا للمفرد بالمعنى المقابل للمركب بنحو يشمل ما يقابل الجملة. وبعض أفراد ما يقابل المركب الناقص.

فقد عرّفه الرضي الاستراّبادي بقوله: "المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه"(1978، 22/1)، وأخذ به نحاة كابن هشام (1383هـ، ص11)،والسيوطيّ (1977، 23/1)،قال ابن هشام: "والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو (زيد)؛ فإن أجزاءه، وهي: الزاي والياء والدال، إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه، بخلاف قولك: (غلام زيد)؛ فإن كلًا من جزءيه، وهما: الغلام وزيد، دال على جزء معناه، فهذا يسمى مركبًا لا مفردًا" (1383هـ ص 11)، وعرّف ابن يعيش المفرد بقوله: "أن يدل مجموع اللفظ على معنى، ولا يدل جزؤه على جزء من معناه، ولا على غيره، من حيث هو جزء له" (2001، 19/1)، وميزة هذا الحدّ عن سابقه احتواؤه على قيد احترازي يتمثل في عبارة (من حيث هو جزء له)، وقد تابعه عليه ابن هشام مبينًا فائدة القيد، فقال: "وقولي (حين هو جزؤه) مدخل لنحو خمسة عشر؛ فإن كلًا منهما والحالة هذه لا يدل على معنى، وإن كان في وقت آخر يدل على جزء هذا العدد، وكذلك عبد الله علماً" (2009، 241/1).

وقد لاحظ بعض متأخري النّحاة أن تعريف المفرد بهذا النّحو هو:" اصطلاح للمناطقة، ذكره النّحاة في كتبهم، وخلطوه باصطلاحهم، وأكثر النّحاة على أنّ المفرد ما تلفظ به مرة واحدة، كزيد، والمركب ما تلفظ به مرتين بحسب العرف، فعبد الله (علماً) على هذا القول مركب، وعلى القول الأول مفرد، ويرجح القول الثاني، أنّهم يقولون في مثل (عبد الله) أنه مركب تركيباً إضافياً، ويعربون كلًا من جزءيه بإعراب، ولو كان مفردًا لأعرب بإعراب واحد" (العطّار، 1904، ص 34،وبهذا التعريف يكون المفرد شاملاً لجميع أفراد ما يقابل المركب مطلقا، تامًا وغير تام.

**المحور الثالث: المفرد في أبواب النّحو العربيّ:**

**- المفرد في باب الإعراب:**

المفرد في باب الإعراب يراد به ما ليس بتثنية ولا جمع، قال الأشبيلي: « ومتى أطلقوا المفرد في باب الإعراب، فإنما يريدون به ما ليس بتثنية ولا جمع» (1986، 535/1-536)، وقال ابن الحاجب: «المفرد يطلق باعتبارات ثلاثة... المفرد ضد المركب، والمفرد ضد المضاف، والمفرد ضد المثنى والجمع » (1985، 102/3)، ويلاحظ أن النحاة لم يعنوا بتعريف المفرد بهذا المعنى، وأنه ما دل على واحد أو واحدة، ولعله لكونه واضحًا، بقرينة مقابلته للمثنى والجمع.

**أقســامه:**

الاسم المفرد على ضربين: صحيح، ومعتل؛ فالصحيح في عرف النحويين: ما لم يكن آخره ألفًا، ولا ياء قبلها كسرة؛ نحو: رجل، وفرس، وما أشبه ذلك؛ وهو على ضربين: منصرف. وغير منصرف. فالمنصرف: ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين؛ نحو: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ؛ وهذا الضرب يسمى "الأمكن" وقد يسمى أيضًا "متمكنا".وأما غير المنصرف: فما لم يدخله الجر مع التنوين ...نحو: مررت بأحمدَ وإبراهيمَ، وما أشبه ذلك. والمعتل: ما كان آخره ألفًا، أو ياء قبلها كسرة. وهو على ضربين؛ منقوص، ومقصور؛ فالمنقوص: ما كانت في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة؛ وذلك نحو: القاضي، والداعي. وأما المقصور فهو المختص بألف مفردة في آخره؛ نحو الهوى، والهدى، والدنيا، والأخرى، وهو على ضربين؛ منصرف، وغير منصرف؛ فالمنصرف: ما دخله التنوين؛ نحو: هذه عصًا ورحىً، ورأيت عصًا ورحىً، ومررت بعصًا ورحىً وغير المنصرف: ما لم يلحقه التنوين، وذلك؛ نحو: حُبلى، وبشرى، وسكرى(ابن الأنباري، 1999، ص ص 54-58).

**- حكمه:**

يُعرب الاسم المفرد بالحركات الظاهرة، يقول ابن بابشاذ: "من الأسماء نوع يدخله الرفع، والنصب، والجر، والتنوين، وذلك كل اسم مفرد صحيح منصرف، وقولنا: (مفرد) احتراز من التثنية والجمع... ما خلا جمع التكسير؛ فإن إعرابه كإعراب الأسماء المفردة" (1977، 100/1)، ويقول ابن الأنباري:"فإن قيل: فَلِمَ كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟ قيل: لأن التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك، أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرع الفرع، كما أعطي الأصل الأصل؛ وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها؛ لأنها أشبه الحروف بالحركات (1999، ص 62).

**- المفرد في باب المنادى:**

المُنادى اسم مفعول مشتق من الفعل نادى ،والمصدر النّداء، والنّداء : الصوت، وهو مشتق من (النّدى)، وهو بُعدُ الصوت، جاء في مختار الصحاح: "ناداه مناداة، ونداء، أي صاح به" (الرازي، 1999، ص 307)، أمّا في الاصطلاح فهو:"تنبيه المخاطب، وحمله على الالتفات والاستجابة ليقبل عليك بحروف مخصوصة" (ابن السراج، 1996، 401/1- ابن يعيش، 8،120/2001).

والمفرد في باب المنادى يراد به ما ليس بمضاف، ولا شبيه بالمضاف، قال الأشبيلي: « ومتى أطلقوا المفرد في باب النداء، فإنما يريدون به ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف» (1986، 535/1-536)، ويشمل المفرد بالمعنى السابق، وما يقابله من المثنى والجمع؛إذ المفرد هنا يشمل الواحد، والمثنى، والجمع. يقول ابن عقيل: "لا يخلو المنادى من أن يكون مفردًا، أو مضافًا، أو مشبهًا به، فإن كان مفردًا فإمّا أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة غير مقصودة" (1980، 258/3)، ويقول عباس حسن: " ويراد بالمفرد هنا: ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا، بالمضاف؛ فيشمل المفرد الحقيقي*1؛ بنوعيه المذكر والمؤنث، ويشمل مثناه، وجمعه، "نحو: فضل، (علم رجل) - الفضلان - الفضلون - الفضول - عائدة، (علم امرأة) - العائدتان - العائدات - العوائد.. .". ويشمل كذلك الأعلام المركبة قبل النداء؛ سواء أكان تركيبها مزجيًا؛ كسيبويه "علم إمام النحاة المشهور" - أم إسناديًا، كنصر الله، أو: شاء الله. (علمين)، أم عدديًا كخمسة عشر ،فكل هذه الأعلام -وأشباهها- تسمى مفردة في هذا الباب" (د.ت، 9/4)، كذلك يشمل المفرد في هذا الباب النكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، جاء في كتاب اللمع البهية:"ينقسم المنادى خمسة أقسام، وذلك لأنه إما أن يكون مفرداً أو غير مفرد،ومعنى المفرد هنا في موضوع المنادى ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف وإن كان مثنى أو مجموعاً، والمفرد قد يكون علماً،وقد يكون نكرة مقصودة، وقد يكون نكرة غير مقصودة، فهذه ثلاثة أقسام، وغير المفرد قد يكون مضافاً، وقد يكون غير مضاف، ويعبّر عنه بالشبيه بالمضاف، فهذان قسمان، وبذلك تكون أقسام المنادى خمسة (عوض الله، 2003، ص 353).

**حكم المنادى المفرد :**

المنادى المفرد يُبنى على ما يرفع به في الإفراد والتثنية والجمع،وعلة بنائه شبهه بالمضمر، نحو: (يا أنت) في التعريف والإفراد ،وتضمين معنى الخطاب، ويكون المنادى في كل ذلك في محل نصب (المرادي، 2008، 1059/2). فالأصل في المنادى أن يكون مفعولاً به لفعل مضمر متروك إظهاره ؛ ولذلك فهو منصوب، يقول سيبويه :" أعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب.... ورفعوا المفردَ كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعها واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ" (2006، ص2/ 182-183)، ويقصد أن المنادى المضاف منصوب، والمفرد مبني على ما يرفع به في محل نصب كما بُني (قبلُ ،بعدُ) لما قطعا عن الإضافة. إذاً الأصل في المنادى النصب على المفعولية، وإلى هذا ذهب ابن عقيل إذ يقول :"فإن كان مفرداً معرفة، أو نكرة مقصودة بُنى على ما كان يرفع به، فإن كان يرفع بالضمة بُنى عليها، نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ، وإن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك، نحو: يا زيدان، ويا رجلان، ويا زيدون، ويا رجيلون، ويكون في محل نصب على المفعولية؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى، وناصبه فعل مضمر نابت (يا) منابه، فأصل يا زيد: أدعو زيداً، فحذف أدعو، ونابت يا منابه" (ابن عقيل، 3،258/1980)، ويقول عباس

*يراد به ما دل على واحد أو واحدة، وهو المقابل للمثنى والجمع، ويلحق به في حكمه هنا مثناه وجمعه. النحو الوافي،9/4.

حسن: " الأكثر بناؤه على الضمة -بغير تنوين- أو على ما ينوب عنها. ويكون في محل نصب دائمًا؛ لأن المنادى في أصله مفعول به؛ نحو: يا فضل، - يا فضلان- يا فضلان- يا فضول - يا أفاضل- يا عائدة. - يا عائدتان- يا عائدات- يا عوائد.. فالمفرد العلم في هذه الأمثلة -وما شابهها- مبني على الضمة في المفرد الحقيقي، وفي جمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، ومبني على الألف في المثنى، وعلى الواو في جمع المذكر السالم. وهو في أكثر أحواله مبني لفظاً على الضمة وفروعها، منصوب محلاً. ولا فرق بين أن تكون الضمة ظاهرة؛ كالتي في بعض الأعلام السالفة، أو مقدرة كالتي في آخر الأعلام المختومة بحرف علة؛ كموسى في قوله تعالى: {يَا مُوسَى لا تَخَفْ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ}(سورة النمل، 10)، وكالتي في آخر الأعلام المركبة التي ذكرناها، ومنها: سيبويه.. .، منذ -كيف- قطام.. . وغيرها من كل لفظ سمي به، وصار علماً، وكان مبنياً أصالة قبل أن يصير علماً منادى، فتبقى علامة البناء الأصلي السابق على حالها، وتقدر على الآخر علامة البناء الجديدة التي جلبها النداء، ويكون المنادى في كل ذلك، في محل نصب.. . ويلحق بالمفرد العلم المبني أصالة قبل النداء في حكم البناء على الضمة المقدرة، كل ما ينادى من المعارف الأخرى المبنية أصالة قبل النداء؛ وليست أعلاماً؛ كأسماء الإشارة "نحو: هذا - هؤلاء.. ." وأسماء الموصولات غير المبدوءة بأل "نحو: من - ما.. ." وضمير المخاطب "نحو: أنت - إياك.. ." أما غير المخاطب فلا ينادى" (د.ت، 4/9-12).

**المفرد في باب (لا) النافية للجنس *1:**

هي التي يقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله،أي يراد بها نفي الخبر عن أفراد جنس اسمها نصاً، لا على سبيل الاحتمال، فإذا قلت: لا رجلَ في الدار، فالمعنى: ليس في الدار أحد من الرجال، لا واحد، ولا أكثر؛ ولذلك لا يجوز أن تقول: لا رجلَ في الدار بل رجلان؛ لأنّ (لا)في هذا المثال ليست نصاً في نفي الجنس، إذ يُحتمل فيها نفي الواحد، ونفي الجنس، وهذه تسمى (لا) النافية للواحدة، وهي المشبّهة بليس، إذ يقع الاسم بعدها مرفوعاً، نحو: "لا رجلٌ قائماً"، فهذا المثال جائز على تقدير نفي الواحد ،وغير جائز على تقدير نفي الجنس؛ لأنّه يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال (ابن عقيل، 1980، 2/-5، الصبان، 1997، 3/2).

ولا النافية للجنس تعمل عمل إنّ فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة وهي التي لم تتكرر نحو: "لا غلامَ رجلٍ قائمٌ"، وبين المكررة نحو: "لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله" (ابن عقيل، 1980، 5/2).

**أحوال اسم(لا) النافية للجنس وأحكامه:**

لا يخلو اسم (لا) النافية للجنس من ثلاثة أحوال هي:

الأوّل: أن يكون مضافاً، نحو: لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ. والثاني: أن يكون مضارعاً للمضاف، أي (مشابهاً له)، والمراد به كل اسم له تعلق بما بعده، إمّا تعلّق بعمل نحو: لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ، ولا خيراً من زيدٍ راكبٌ، وإمّا تعلّق بعطف نحو: لا ثلاثةً وثلاثين عندنا ويسمى المشبه بالمضاف مطولاً وممطولاً، أي ممدوداً، وحكم المضاف والمشبه به النصب لفظا كما مُثّل. و الثالث: أن يكون مفردًا، والمراد به هنا ما ليس بمضافٍ، ولا مشبه بالمضاف؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع، وحكمه البناء على ما كان ينصب به؛ لتركبه مع (لا)، وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها كخمسة عشر، ولكن محله النصب بلا؛ لأنّه اسم لها، فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يُبنى على الفتح؛ لأنّ نصبه بالفتحة، نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، والمثنى وجمع المذكر السالم يُبنيان على ما كانا ينصبان به، وهو الياء نحو: لا مسلمَينِ خائفان، ولا مسلمِينَ خائفون، فمسلمينِ ومسلمينَ مبنيان لتركبهما مع (لا)، وكل ما سبق مبني في محل نصب اسم (لا) (ابن عقيل، 2،8/1980)، إذاً المفرد في باب (لا) النافية للجنس يراد به ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف كالباب السابق وهو باب المنادى.

**- المفرد في باب الخبر:**

الخبر في اللغة: " النبأ، والجمع أخبار...وخبّره بكذا وأخبره:نبّأه" (ابن منظور، 1414هـ، 227/4)، أمّا في الاصطلاح فقد أطلق علماء النحو أسماء كثيرة للتعبير عن الخبر، وقد استعملت كلمة (الخبر) في كتاب سيبويه إلى جانب (المسند)، و(المبني على المبتدأ) (2006، 22/1- 126/2)، وعبّر ابن السرّاج عن الخبر أيضاً بـ (المبني على المبتدأ) (1996، 55/1)، وقد عرّفه العلماء بعدّة تعريفات منها ما ذكره ابن السرّاج بقوله: " والاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع، ويصير المبتدأ به كلاماً" (1،67/1996)، وعرّفه ابن جنّي بأنّه: "كلّ أسندته إلى المبتدأ، وحدّثت به عنه" (1972، ص 26)، وعرّفه ابن يعيش بقوله: " خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده

* وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر، انظر حاشية الصبان،3/2.

السامع، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً (2001، 87/1)، وهو مقارب لتعريف ابن السرّاج،ولكنه يفضله باستعماله كلمة (الجزء) بدلاً عن (الاسم)؛ لأنّه حصر الخبر في كونه اسماً فقط، وهو شامل للمفرد، والجملة بنوعيها: الاسمية والفعلية، وعرّفه ابن هشام بأنّه:"الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور" (د.ت، 137/1)، وتابعه عليه الأشموني (1998، 90/1)، وقوله (غير الوصف المذكور) احتراز من دخول المرفوع الذي يسدُّ مسدَّ الخبر (الصبان، 1997، 194/1)، وعرّفه الأزهري بأنّه: "الاسم المسند إلى المبتدأ" (1904، ص 81)، وهي أخصر عبارة لحد الخبر، ولكنه حصره بذكره (الاسم) وهو بذلك لا يناسب تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة. ولعل أشمل تعريف في التعريفات السابقة، هو ما ذهب إليه ابن جنّي؛ لأنّه يشمل نوعي الخبر: المفرد والجملة.

والمفرد في باب الخبر يراد به أن يقع الخبر كلمة واحدة، لا جملة، ولا شبهها. قال الأشبيلي: «ومتى أطلقوا المفرد في باب المبتدأ، فإنما يريدون به ما ليس بجملة" (1986، 535/1-536)، وقال ابن جني: «خبر المبتدأ على ضربين... مفرد وجملة» (1972، ص 260)، وقال السيوطي: "الْخَبَر ثَلَاثَة أَقسَام مُفْرد، وَجُمْلَة، وَشبهَا وَهُوَ الظّرْف وَالْمَجْرُور، فالمفرد مَا للعوامل تسلُّط على لَفظه مُضَافاً كَانَ أَو غَيره" (1977، 365/1)، وقال ابن يعيش: "إذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى،أو منزّلاً منزلته،فالأوّل نحو قولك:"زيدٌ منطلقٌ"، فالمنطلق هو زيد، والخبر ههنا هو المبتدأ، بحيث يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه...وأمّا المنزّل منزلة ما هو هو، فنحو قولهم: أبو يوسف أبو حنيفة، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، وإنّما سدّ مسدّه في العلم" (2001، 78/1).

والخبر المفرد إما "جامد"، فلا يرفع ضميرًا مستترًا" فيه، ولا بارزًا، ولا اسمًا ظاهرًا؛ مثل: كلمتى: "كُرة" و"نهر" فى قولنا: "الشمسُ كرةٌ"، "الفراتُ نهرٌ"، فالخبر فى الأمثلة السابقة فارغ من الضمير المستتر، وغير رافع لضمير بارز، أو لاسم ظاهر بعده.

وإما مشتق "وصف" فيرفع ضميرًا مستترًا وجوبًا، أو يرفع ضميرًا بارزًا، أو اسمًا ظاهرًا بعده، مثل: "الهرمُ مرتفعٌ" – "الآثارُ عاليةٌ"، أى: مرتفع هو، وغالية هى، فقد تحمل المشتق ضميرًا مستترًا وجوبًا يعود على المبتدأ؛ ليربط الخبرية ارتباطًا معنويًا. ومثل: ما راغبٌ أنتم فى الظلم؟ فقد رفع الخبر المفرد المشتق ضميرًا بارزًا بعده. ومثل: الوردُ فاتنٌ ألوانُه، ساحرٌ أنواعُه. فكل من الوصفين: "فاتنٌ، وساحرٌ" قد وقع خبرًا، ورفع بعده اسمًا ظاهرًا. فلا بد فى الخبر المشتق من أن يرفع ضميرًا مستترًا وجوبًا، أوضميرًا بارزًا، أويرفع اسمًا ظاهرًا بعده (حسن، د.ت،1/461-463).

والأصل في الخبر الإفراد، وقد نصّ ابن هشام على هذا صراحة بقوله:"الأصل في الخبر الإفراد" (1965، ص 802)، قال الجرجاني «والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع أحدها خبر المبتدأ» (1972، ص 40).

**- المفرد في باب النعت:**

النعت في اللغة: جاء في لسان العرب : النعت: الصفة، ونعت الشئ وانتعته، إذا وصفته.والنَّعْتُ: وَصْفُكَ الشيءَ، تَنْعَتُه بِمَا فِيهِ وتُبالِغُ فِي وَصْفه؛ والنَّعْتُ: مَا نُعِتَ بِهِ. نَعَته يَنْعَتُه نَعْتاً: وَصَفَهُ. والنَّعْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: جَيِّدُه (ابن منظور، 1414هـ، 99/2).

أمّا في الاصطلاح: عرّفه ابن هشام في أوضح المسالك بقوله: "هو "التابع الذي يكمّل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به كـ"جاء زيدٌ التاجرُ" أو "التاجرُ أبوه" (د.ت، 270/3)، وعرّفه في شرح شذور الذهب بتعريف أوضح، وأشمل حيث قال:" وَهُوَ تَابع مُشْتَقّ أَو مؤول بِهِ يُفِيد تَخْصِيص متبوعه، أَو تَوْضِيحه، أَو مدحه، أَو ذمه، أَو تأكيده، أَو الترحم عَلَيْهِ، ويتبعه فِي وَاحِد من أوجه الْإِعْرَاب،. وَمن التَّعْرِيف والتنكير، وَلَا يكون أخص مِنْهُ" (1984، ص 555).

وينقسم النّعتُ باعتبار اللفظ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: مُفرَدٍ وجملةٍ، وشِبهِ جُملة:

فالمراد بالمفردُ في هذا الباب: ما كانَ غيرَ جملةٍ ولا شِبهَها، وإن كان مُثنًى أو جمعاً، نحو "جاءَ الرجلُ العاقلُ، والرجلان العاقلانِ، والرجالُ العُقلاءُ" (الغلايني، 1993، ص 226).

والنعت المفرد: يجب أن يكون من الأسماء المشتقة العاملة، أو مما يؤول بمشتق. فالأشياء القياسية التي تصلح أن تكون نعتاً مفرداً هي: الأسماء المشتقة العاملة، أو ما في معناها. "والمقصود بالعاملة: اسم فاعل -صيغ المبالغة -الصفة المشبهة -اسم المفعول -أفعل التفضيل. أما غير

العاملة -كاسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة -فلا تقع نعتاً. والمقصود بما في معناها: كل الأسماء الجامدة التي تشبه المشتق في دلالتها على معناه، والتي تسمى: الأسماء المشتقة تأويلاً. فإنَّها تقع نعتاً أيضا. وأشهرها:

1- أسماء الإشارة؛ مثل: "هذا" وفروعه، وهي معارف فلا تقع نعتاً إلا للمعرفة؛ نحو: استمعت إلى الناصح هذا. أي: إلى الناصح المشار إليه؛ فهي تؤدي المعنى الذي يؤديه المشتق.

2- ذو، المضافة، بمعنى: صاحب كذا -فهي تؤدي ما يؤديه المشتق من المعنى. "وتكون نعتاً للنكرة"؛ نحو: أنِست بصحبة عالم ذي خلق كريم، ومثل "ذو" فروعها: "ذوَا ... -ذوُو ... -ذوِي ... -ذات -ذاتا - ذوات ... ".

3- الموصولات الاسمية المبدوءة بهمزة وصْل؛ مثل: الذي -التي - اللائي ... و ...، بخلاف: "أيّ" الموصولة.

4- الاسم الجامد الدالّ على النسب قَصْداً. وأشهر صُورِه أن يكون في آخرة ياء النسب، أو: أن يكون على صيغة: "فَعَّال"، أو غيرها من الصيغ الدالة على الانتساب قصداً كما تدل ياء النسب، فهو يؤدي المعنى الذي يؤديه لفظ: "المنسوب لكذا"، نحو: أَلُمحُ في وجه الرجل العربيّ كثيراً من أمارات الصراحة، والشجاعة، والكفاح. أي: المنسوب إلى العرب.

5- المصغر: لأنه يتضمن وصفًا في المعنى؛ فهو في هذا كالنسب، ومن ثَمّ يلحقان بالمشتق، نحو: هذا طفلٌ رَجَيْلٌ، في المدح، وهذا رَجلٌ طُفَيْلٌ، في الذم.

6- الاسم الجامد المنعوت بالمشتق: نحو: اقتديت برجلٍ رجلٍ شريفٍ.

7 - المصدر: بشرط أن يكون منكرًا، صريحا، غير ميميّ، وغير دال على الطَلب، وأن يكون ثلاثيًا، وأن يلتزم صيغته الأصلية من ناحية الإفراد والتذكير وفروعها؛ "والأغلب أن تكون صيغته ملازمة الإفراد والتذكير، فإن كانت كذلك في أصلها لم يجز تثنيتها، ولا جمعها، ولا تأنيثها، ولا إخراجها عن وزنها الأول" ... تقول: رأيت في المحكمة قاضيًا عدْلًا، وشهودًا صدْقًا، ونظامًا رِضًا، وجموعًا زَوْرًا بين المتقاضين ... تريد: قاضيًا عادلًا، وشهودًا صادقين، ونظامًا مرضيًّا، وجموعًا زائرة بين المتقاضين....

8- اسم المصدر إذا كان على وزن من أوزان مصدر الثلاثي؛ ككلمة "فِطْر" اسم مصدر للفعل: "أفطر"، وهي بمعنى: مُفْطِرٍ، أو صاحب إفطار: تقول: هذا رجلٌ فِطْرٌ، ورجلان فِطْرٌ، ورجالٌ فِطْرٌ ...

9- العدد، نحو: قرأت كتبًا سبعةً، وكتبت صحفًا خمسة.

10- بعض ألفاظ أخرى جامدة مؤولة بالمشتق, معناها بلوغ الغاية فيالكمال أو النقص، كلفظة: "كُلّ"مثل: عرفت العالِمَ كُلَّ العالِمِ.

11- الجامد الذي يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق ومن أمثلته: فلانٌ رجلٌ فَراشةُ الحلمِ، فِرْعَونُ العذابِ، غِربالُ الإهاب. فكلمة: فراشة، وفرْعون، وغربال.... تعرب نعتًا بالمشتق؛ لأنها بمعنى: أحمق، وقاسٍ، وحقير (حسن، د.ت، 3/ 458-463).

**- المفرد في باب الحال:**

الحال في اللغة: ما عليه الإنسان من خير أو شر، واشتقاقها من التّحوّل، وهو التنقّل (ابن منظور، 1414هـ، 190/11)، وأمّا اصطلاحاً: فقد ورد في كتاب سيبويه عدة ألفاظ للتعبير عن المعنى الاصطلاحي للحال، وهي: الحال، المفعول فيه، الصفة، الخبر (2006، 44/1- 49/2- 502/ 87)، وقد عرّف سيبويه الحال بأنّه:"ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فيَنتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ... وذلك قولك: ضربتُ عبدَ الله قائماً، وذهبَ زيدٌ راكباً" (2006، 44/1)، وعرّفه ابن السرّاج بقوله:" والحال إنما هي هيئة الفاعل، أو المفعول، أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه" (1996، 213/1)، وعرّفه ابن هشام بقوله:"وَهُوَ وصف فضلَة يَقع فِي جَوَاب كَيفَ ك "ضربتُ اللّص مكتوفاً" (1383هـ، ص 234)، وعرّفه ابن عقيل بأنه:

"الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو: "فرداً أذهبُ" (1980، 243/2).

**أقسام الحال:**

تنقسم الحال بحسب الإفراد وعدمه إلى: مفردة، وجملة، وشبه جملة، والمراد بالمفردة : ما ليست جملة ولا شبهها، نحو: أشربُ الماءَ صافيًا"، سرْ في الطريق حذرًا" (حسن، د.ت، 2/ 392-393).

والأصل في الحال (وكذا في الخبر والصفة أو النعت) الإفراد، يقول ابن عقيل:" الأصل في الحال، والخبر، والصفة، الإفراد، وتقع الجملة موقع الحال، كما تقع موقع الخبر، والصفة" ( 1980، 278/2).

إذاً الحال المفردة كالنعت المفرد، وكالخبر المفرد- ما ليس جملة، ولا شبه جملة.

**- المفرد في باب التمييز:**

التمييز لغة: من مازَ الشيءَ مَيْزاً ومِيزَةً ومَيَّزَهُ: فَصَلَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: "حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ" (سورة آل عمران، 159)، ومِزْتُ الشيءَ أَمِيزُه مَيْزاً: عَزَلْتُهُ وفَرَزْتُه، وَكَذَلِكَ مَيَّزْتُه تَمْيِيزًا فانْمازَ. وتَمَيَّزَ القومُ وامْتازوا: صَارُوا فِي نَاحِيَةٍ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: "وَامْتازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ" (سورة يس، 59)، أَي تَمَيَّزوا، وَقِيلَ: أَي انْفَرِدُوا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ.وقال تعالى:" تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظ" (سورة الملك، 8)،أي ينفصل بعضها من بعض.

وأمّا اصطلاحاً: فقد عبّر سيبويه عنه بمسمّيات غير صريحة، نحو:( ما انتصب انتصاب الاسم بعد المقادير)، و(ما انتصب على أنه ليس من الاسم الأول، ولا هوهو) (2006، 118/2-119، 174)، وقد ذكر السيوطي مرادفات أخرى للتمييز، هي:المميز، والتبيين، والمبيّن، والتفسير، والمفسّر،وعرّفه بقوله: "هُوَ نكرَة بِمَعْنى (من) رَافع لإبهام جملَة، أَو مُفْرد عدداً، أَو مُبْهَم مِقْدَار، أَو مماثلة، أَو مُغَايرَة، أَو تعجب بِالنَّصِّ على جنس المُرَاد بعد تَمام بِإِضَافَة، أَو تَنْوِين، أَو نون" (1977، 336/2)، ويقول ابن هشام عن التمييز:" هُوَ مَا اجْتمع فِيهِ خَمْسَة أُمُور أَحدهَا أَن يكون اسْماً، وَالثَّانِي أَن يكون فضلَة، وَالثَّالِث أَن يكون نكرَة، وَالرَّابِع أَن يكون جَامِداً، وَالْخَامِس أَن يكون مُفَسرًا لما انبهم من الذوات؛ فَهُوَ مُوَافق للْحَال فِي الْأُمُور الثَّلَاثَة الأولى، ومخالف فِي الْأَمريْنِ الْأَخيرين؛ لِأَن الْحَال مُشْتَقّ مُبين للهيئات، والتمييز جامد مُبين للذوات" (1963، ص ص 237-238)، وأهم ما في هذا التعريف الأخير أنّه فرّق فيه بيّن الحال والتمييز ببيان أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

والمفرد في هذا الباب يختلف عن المفرد في الأبواب السابقة في كونه ليس له مقابل،أي: لا يكون إلا مفردًا(كلمة واحدة) ليس جملة، ولا شبهها.

وينقسم التمييز بحسب المميز إلى قسمين: أولهما: تمييز المفرد، أو: الذات وهو الذي يكون مميزه لفظًا دالًا على العدد، أو على شيء من المقادير الثلاثة: "الكيل، الوزن، المساحة"، أي: "أنه الذي يزيل إبهام لفظ من ألفاظ الكيل، أو: الوزن، أو: المساحة، أو: العدد"، فتمييز المفرد أو الذات أربعة أنواع. وثانيهما: تمييز الجملة أو النسبة، وهو الذي يزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام بين طرفيها، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء، ولذلك يسمى أيضًا: "تمييز النسبة" (حسن، د.ت، 417/2-418).

يقول ابن عقيل:" فالمبين إجمال الذات: هو الواقع بعد المقادير وهي الممسوحات نحو: "له شبرٌ أرضًا"، والمكيلات، نحو:" له قفيزٌ بُرّاً"، والموزونات، نحو:" له منوان عسلاً، وتمراً"، والأعداد، نحو:" عندي عشرون درهماً"، وهو منصوب بما فسرّه، وهو (شبر، وقفيز، ومنوان، وعشرون).

والمبين إجمال النسبة(الجملة): هو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل، أو مفعول، نحو:" طاب زيدٌ نفسًا"، ومثله: {اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} (سورة مريم، 4)، ونحو: {وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا}(سورة القمر، 12) ومثله "غرستُ الأرضَ شجراً" (1980، 286/2-287).

**المفرد في باب العدد:**

العدد في اللغة: "إِحْصاءُ الشيءِ، عَدَّه يَعُدُّه عَدّاً وتَعْداداً وعَدَّةً وعَدَّدَه. يُقَالُ: عَدَدْتُ الدَّرَاهِمَ عَدًّا وَمَا عُدَّ فَهُوَ مَعْدود وعَدَد. وَالْعَدَدُ: مِقْدَارُ مَا يُعَدُّ" (ابن منظور، 1414هـ، 281/3، ابن فارس، 1979، 29/4).

أمّا في الاصطلاح فقد عرّفه ابن هشام بقوله: "المراد من العدد المعقود له هذا الباب: الألفاظ الدالة على المعدود،كما قالوا: "الجمع"، وأرادوا الألفاظ الدالة على المجموع (د.ت، 231/4)، وعرّفه صاحب التعريفات بقوله:" العدد: هي الكمية المتألفة من الوحدات، فلا يكون الواحد عددًا، وأما إذا فُسّر العدد بما يقع به مراتب العدد دخل فيه الواحد أيضًا. والعدد ما دلّ على مقدار أو كميّة الأشياء المعدودة، ويُقال

له "العدد الأصلي"، وإذا ما دلّ على ترتيب الأشياء، يُقال له "العدد الترتيبي"، ويُسمى المعدود أيضاً "تمييز العدد"، وهو الاسم النكرة الواقع بعد العدد، وهو إمّا منصوب، أو مجرور على حسب ألفاظ العدد (الجرجاني؛ علي، 1983، ص 148).

أقسام العدد: أقسامه أربعة: مفرد، ومركب، وعقد، ومعطوف.

ويختلف مفهوم المفرد في هذا الباب عن مفهومه في الأبواب السابقة، فالمراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس مركباً، ولا عقداً، ولا معطوفاً. يقول عباس حسن:" المفرد، يشمل "الواحد والعشر" وما بينهما. ويلحق به: لفظتا: "مائة، وألف"، ولو اتصلت بهما علامة تثنية أو جمع؛ "كمائتين وألفين، ومئات، وألوف ... ؛ لأن معنى إفراد هذا القسم أنه ليس من الأقسام الثلاثة الأخرى؛ وليس المراد أنه غير مثنى، وغير جمع" ... كما يلحق به بعض كلمات أخرى، مثل: كلمة "بضع" ومؤنثها "بضعة"، وكذلك كلمة: "نيف" (د.ت، 518/4)، ويسميه بعض النحاة: "العدد المضاف". وهي تسمية شائعة، لكنها غير دقيقة؛ لأنها لا تشمل إلا الأعداد المضافة من ثلاثة وعشرة وما بينهما، دون غير المضافة، وهي: 1 و2، ولعل حجته أن: "1 و2" ينفردان بأحكام خاصة بهما، ولا تنطبق عليهما الأحكام المتعددة التي للعدد المفرد. وكذلك غير المضافة. وقد يسمى العقد: "بالمفرد" والعقد أحسن(د.ت، 518/4).

**نتائج الورقة:** من أهمّ النّتائج التي توصّلت إليها الورقة:

1- أنّ ظاهرة الاشتراك اللفظي موجودة في المصطلح النّحوي؛ إذ يحمل المصطلح الواحد دلالات متباينة؛ وهو آتٍ من طبيعة اللغة العربية التي تتميز بالاشتراك.

2- أنّ مصطلح (المفرد) كواحد من المصطلحات التي وقع فيها الاشتراك، لا يُعدُّ مشكلاً وإن كان مشتركاً بين عدة دلالات؛ فللسّياق أثرٌ بالغٌ في تحديد دلالة المصطلح المشترك، وصرف ما يُدّعى من التباس،أو إبهام، أو غموض فيه.

3- أنّ تعدّد دلالات المصطلح الواحد(الاشتراك)، ليس عيباً كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين، بل هو ثراءٌ على المستوى الدلالي للألفاظ العربية؛ إذ إنّ لبعض الألفاظ طاقة اصطلاحية استثمرها النحويون في بناء المصطلحات.

4- المفرد في باب الإعراب يراد به ما ليس بتثنية ولا جمع.

5- المفرد في باب (لا) النافية للجنس يراد به ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف وهو كالمفرد في باب المنادى.

6- الحال المفردة كالنعت المفرد، وكالخبر المفرد- ما ليس جملة، ولا شبه جملة

7-المفرد في باب التميز يختلف عن المفرد في الأبواب السابقة في كونه ليس له مقابل،أي: لا يكون إلا مفردًا(كلمة واحدة) ليس جملة، ولا شبهها.

8- المفرد في باب العدد يشمل "الواحد والعشر" وما بينهما. ويلحق به: لفظتا: "مائة، وألف"، ولو اتصلت بهما علامة تثنية أو جمع.

**التوصيات :** توصي الباحثات الباحثين بإجراء دراسات مماثلة حول موضوع الاشتراك اللفظي في المصطلحات النحوية المختلفة ،لأهمية مثل هذا النوع من الدراسات .

**المقترحات:** تقترح الباحثات بإدراج موضوع الاشتراك اللفظي في المناهج الدراسية لأهميتها وعزوف كثير من الدارسين والباحثين عن الموضوعات النحوية باختلاف صنوفها .

**المصادر و المراجع:**

القرآن الكريم.

- ابن الأنباري؛ أبو البركات عبدالرحمن، (1999)، تحقيق: فخر صلاح قدارة، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- ابن الحاجب؛ عثمان بن عمر، (1985)، الأمالي النحوية، تحقيق: هادي حسن حمودي، د.ن.
- ابن السرّاج؛ أبو بكر محمد، (1965)، الموجز في النحو، تحقيق مصطفى الشويمي، وابن سالم امرجي، مؤسسة أستاذ بدران، بيروت.
- ابن السرّاج؛ أبوبكر محمد بن سهل، ( 1996)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.
- ابن بابشاذ؛ الطاهر بن أحمد، (1977، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية الكويت.

- ابن جني؛ أبو الفتح عثمان، (1972)، اللمع في علم العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
- ابن درستويه؛ عبد الله بن جعفر، (2004)، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد بدوي المختون، القاهرة.
- ابن عصفور؛ أبو الحسن علي بن مؤمن، (1980)، شرح جمل الزّجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل.
- ابن عقيل؛ بهاء الدين، عبدالله، (1980)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.
- ابن فارس؛ أبو الحسين أحمد، (1979)، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر.
- ابن فارس؛ أبو الحسين أحمد، (1997)، الصاحبي في فقه اللغة العربية، ابن فارس، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن منظور؛ أبو الفضل محمد بن مكرم، (1414هـ)، لسان العرب، ط 3، دار صادر، بيروت.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين بن يوسف، (1963)، شرح قطر الندى، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين بن يوسف، (1984)، شرح شذور الذهب، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة، سوريا.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين بن يوسف، (1985)، مغني اللبيب، ط 5، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين بن يوسف، (2009)، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري، عمان.
- ابن هشام الأنصاري؛ أبو محمد جمال الدين بن يوسف، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن يعيش؛ أبو البقاء يعيش بن علي، (2001)، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- الأشبيلي؛ ابن أبي الربيع، (1986)، البسيط في شرح جمل الزّجاجي، تحقيق: عيّاد الثبيتي، د.ن.
- الأشموني؛ نور الدين علي بن محمد، (1998)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت.
- أنيس؛ إبراهيم، (1976)، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- تيارتي؛ إيمان، (2013،2014)، المشترك اللفظيّ بين الإثبات والإنكار، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر
- الجرجاني؛ عبد القاهر، (1972)، الجمل في النحو، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق.
- الجرجاني؛ علي بن محمد، (1983)، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- حسن؛ عباس، (د.ت)، النحو الوفي، ط 15، دار المعارف، مصر.
- الحمد؛ علي توفيق، (2006)، قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد، مجلة علوم اللّغة، مصر، مج9، العدد الأول، دار غريب، القاهرة.
- الرضي؛ محمد ابن الحسن الاستراباذي، (1978)، شرح كافية ابن الحاجب، الرضي، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ليبيا.

- الزبيدي؛ سعيد جاسم، (2012)، من إشكاليات المصطلح النحوي، مجلة العميد، كربلاء، العراق، المجلد الأول العددان2،1.
- الزجاجي؛ أبو القاسم بن اسحق، (1986)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت.
- الزمخشري؛ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (1993)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت.
- سيبويه؛ عمرو بن عثمان بن قنبر، (2006)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (1986)، شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب، وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- السيوطي؛ جلال الدين، (1977)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت.
- السيوطي؛ جلال الدين، (1998)، المزهر في علوم اللغة، فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الصبان؛ أبو العرفان محمد بن علي، (1997)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- عبادة؛ محمد إبراهيم، (2011)، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة.
- العطار؛ حسن بن محمد، (1904)، حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو للشيخ خالد الأزهري، الميمنية القاهرة.
- عوض الله، محمد محمود، (2003)، اللمع البهية في قواعد اللغة العربية، ط 2، دار الكتب العلمية.
- الغلاييني؛ مصطفى بن محمد، (1993)، جامع الدروس العربية، ط28، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- المبرد؛ أبو العباس محمد بم يزيد، (1994)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.
- الفتلي؛ حسين علي حسين، (2014)، الاشتراك اللفظيّ في المصطلح النحويّ(الاسم،الفعل، الحرف) أنموذجاً، مجلة العميد، كربلاء، العراق،ج1.
- المرادي؛ الحسن بن قاسم، (2008)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي.